المدى http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com العدد (1732) السنة السابعة - الأربعاء (24) شباط 2010

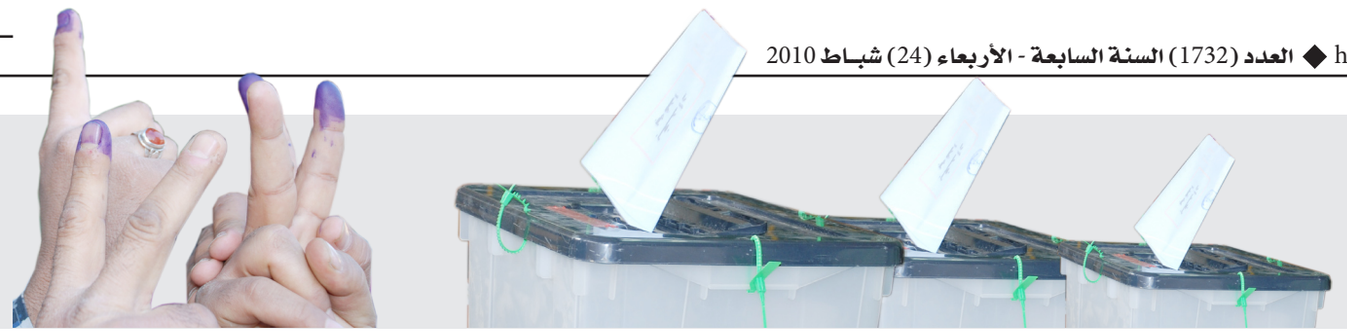

11

الطريق إلى الانتخابات

الأردن تتخذ إجراءات أمنية مشددة.. وأربعة مراكز للاقتراع في لبنان

قلق من تزوير انتخابات العراقيين المقيمين في الخارج

بغداد / المدى

ابدت منظمة لمراقبة الانتخابات تخوفها من احتمال تزوير الانتخابات الخاصة بالعراقيين المقيمين خارج البلاد.

واوضح رئيس شبكة "عين العراق" مهند الكناني انه "في ما يخص اقتراع الخارج، نشك بأن هنالك تزويرا منظما ولاسيما أن المفوضية طبعت أعدادا كبيرة من أوراق الاقتراع". وانتقد الكناني بحسب راديو سوا قرار المفوضية تخصيص ثلاثة أيام لتصويت ناخبي الخارج، مشيرا إلى أن هذا القرار سيسمح بحدوث عمليات تزوير وقال "لو كان هذا الأمر سليما، فالمفروض أن تكون مدة اقتراع الداخل ثلاثة أيام، هناك حظر للتجوال وأمن مربك وطرق مقطوعة".

من جهته قال عضو مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات القاضي قاسم العبودي إن "المفوضية اتخذت عدة إجراءات تكفل منع تكرار التصويت أو التلاعب، ومن ضمن هذه الإجراءات سيكون هنالك سجل للناخبين ولكن سيتزامن هذا التسجيل مع عملية التصويت". وعن سبب تخصيص ثلاثة أيام لتصويت عراقيي الخارج، أوضح العبودي أن "التصويت في الخارج مختلف عن تصويت الداخل، فهناك ١٦ دولة مترامية الأطراف والمسافات ستكون بعيدة جدا على الناخب".

وكانت المفوضية قد أعلنت إتمام استعداداتها لإجراء الانتخابات التشريعية المقبلة داخل وخارج البلاد.

وعلى صعيد متصل، اعلن مدير مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الاردن نهاد عباس، ان ١٨٠ الف عراقي سيدلون باصواتهم في ١٦ مركز اقتراع في الاردن. وقال عباس في مؤتمر صحفي امس الثلاثاء، ان العراقيين المقيمين في الاردن سيدلون باصواتهم في الانتخابات التشريعية في الايام ٥ و٦ و٧ من آذار المقبل". واضاف انه "سيتم لهذا الغرض تخصيص اكثر من الف موظف وفتح ١٦ مركز اقتراع، احد عشر مكتباً منها في عمان بمناطق جبل عمان وجبل الحسين وحي نزال ودير غبار وتلاع العلي وشميساني وصويلح والهاشمي الشمال ومأركا ومركزين في الزرقاء، ومركزين في اربد، ومركز واحد في مادبا". ودعا عباس العراقيين المقيمين في المملكة الى المشاركة بكثافة في الانتخابات حتى وان كانوا يقيمون بصورة غير شرعية ولايملكون اقامات"، مشيرا الى انه "تم تخصيص خط ساخن للرد على جميع استفسارات العراقيين في المملكة". واوضح "اذا شاهد المواطنون العراقيون في يوم الانتخاب عناصر امنية اردنية ورجال شرطة حول مركز الاقتراع فعليهم ان لايترددوا وان يدلوا باصواتهم لان هذه العناصر من اجل حماية مراكز الاقتراع ولن يتدخلوا ويسألوا احدا عن اقامته ان كانت شرعية او لا". واشار الى انه "تم الاتفاق مع وزارة الداخلية الاردنية على توفير الحماية اللازمة لمراكز الاقتراع وصناديق الاقتراع طول فترة الانتخابات لحين بدء عملية فرز الاصوات". واكد عباس انه "سيتم في كل يوم ارسال اسماء المصوتين الى المركز الرئيس في اربيل الذي يتولى الاهتمام بانتخابات العراقيين في الخارج من اجل مطابقة الاسماء والتأكد من عدم قيام اي شخص بالانتخاب لاكثر من مرة". واضاف "نعتقد اننا سنتمكن من بدء عملية الفرز في ١١ آذار المقبل ومن ثم ارسال النتائج كاملة الى مركزنا في اربيل". ووعد المسؤول بان تجري الانتخابات بكل "شفافية"، مشيرا الى انه "تمت دعوة مراقبين دوليين ومنظمات المجتمع المدني والاعلاميين الى مراقبة عملية الاقتراع".

وبحسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فقد وافقت ١٦ دولة التي وجهت اليها طلبات، بفتح مراكز اقتراع للعراقيين المقيمين فيها. وهذه الدول هي: ايران والاردن وسوريا والامارات ولبنان والسويد والدنمارك والولايات المتحدة واستراليا وهولندا وكندا والنمسا وتركيا ومصر وبريطانيا والمانيا.

وفي ذات السياق، حدد مكتب انتخابات لبنان اماكن مراكز الاقتراع والبالغ عددها اربعة مراكز للجالية العراقية في لبنان، مبينا ان الاستعدادات اللوجستية ليوم الانتخابات سجلت نجاحا كبيرا، واوضح مصدر اعلامي في تصريح صحفي امس الثلاثاء أن "ابناء الجالية العراقية المتواجدة في لبنان سيكون بامكانهم الاقتراع في الايام ٥-٦-٧ اذار ٢٠١٠ وفي مختلف المدن التي فيها مراكز الاقتراع". وأضاف ان المراكز تنتشر في مناطق شارع الحمراء والبوشرية والضاحية الجنوبية ومنطقة النبطية في الجنوب اللبناني.

وقررت المفوضية العليا للانتخابات فتح مراكز اقتراع للاجئين والمقيمين العراقيين في عدد من دول العالم لتمكينهم من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية القادمة التي يتنافس فيها ٣٠٦ كيانات سياسية، وسبق لمكتب المفوضية في لبنان ان فتح اربعة مراكز اقتراع للجالية العراقية هناك.

ملصقات انتخابية

العواصف الترابية في واسط تحسم الاتهامات بشأن تمزيق الملصقات الدعائية

واسط / المدى والوكالات

حسم سوء الأحوال الجوية في محافظة واسط تبادل الاتهامات بين الكتل السياسية بشأن تمزيق الملصقات الدعائية، فيما لجأ المرشحون إلى اعتماد اللقاءات المباشرة بالمواطنين بدلاً من استخدام الملصقات والصور.

وشهدت عموم محافظات البلاد، الايام الماضية ترديا ملحوظاً في الأحوال الجوية، تمثل بهبوب رياح عاتية مصحوبة بالأتربة والغبار، نشطت منذ الصباح لتعبث بالكثير من دعايات المرشحين المنتشرة في معظم الشوارع والتقاطعات والطرق الرئيسية للمحافظة.

ويقول نجاح الناصر المرشح عن قائمة مثال الألوسي بحسب «السومرية نيوز»، إن «سوء الأحوال الجوية وشدة الرياح حسما الاتهامات المتبادلة بين الكتل السياسية بشأن تمزيق الملصقات المنافسة»، مبينا أن «الضرر هذه المرة أصاب الجميع ولم يميز بين مرشح وآخر أو الكيانات السياسية». واوضح الناصر أن «معظم الشوارع والمناطق العامة، التي كانت تزدحم بصور المرشحين ولوحات الدعاية الانتخابية، وجدت مليئة بصور المرشحين، وكل منهم يغفو على أكتاف خصمه وكلاهما ممددان في الأطيان والأوحال». من جهته، يقول رئيس كتلة ائتلاف وحدة العراق في واسط محمد مزعل خلاطي، إن «هناك نحو تسع لوحات كبيرة وبوسترات مصنوعة من الفلكس تعود لي، لم أجدها في أماكنها، بينما كانت أكثر من ست لوحات إعلانية كبيرة تخص القائمة في مدينة الكوت وحدها ممزقة وتالفة كلياً بسبب الرياح». واضاف خلاطي أن «القائمة كانت لديها شكوك بداية الأمر بقيام أشخاص مجهولين بتمزيق ملصقاتها الانتخابية، لكن في هذه المرة كان سبب إتلاف اللوحات هو الرياح وحدها التي لم تسلم منها لوحات جميع الكتل السياسية والمرشحين». من جهتها، ترى المرشحة عن القائمة العراقية فاطمة جمعة الكناني أن «سوء الأحوال الجوية خلال الأسبوع الحالي ألحق ضرراً كبيراً بالمرشحين، بعد أن تسبب بتمزيق وإتلاف العشرات من الملصقات واللافتات واللوحات الإعلانية المصنوعة من الحديد». واكدت الكناني أن «ثلاث لوحات كبيرة تعود لها تحطمت كلياً»، مشيرة الى أن «الوقت المتبقي غير كاف لعمل بوسترات جديدة وبالتالي تكون قد ضاعت علينا فرصة كبيرة في تعريف الناخبين بنا وبالقوائم التي نمثلها».

من جانبه، يشير المرشح عن قائمة أحرار زيدان البديري أن «قائمته ركزت على اللقاءات المباشرة مع المواطنين بدلاً من الاعتماد الكلي على الملصقات». وقال البديري، أن «قائمته ركزت في حملتها الانتخابية على طرح البرامج الانتخابية مباشرة للمواطنين، لاعتقادها أن هذا أفضل أسلوب للترويج الانتخابي وليس بالضرورة الاعتماد على موضوع اللافتات والبوسترات كونها عرضة للتلف أكثر من غيرها». من جانبه، يقول المواطن محمد عبد، ٣٦ سنة، إن «الضرر الذي أصاب المرشحين بسبب الرياح كان كبيراً وعاماً، من غير أن يميز بين مرشح معروف وآخر غير معروف وبين كتلة قوية وأخرى ضعيفة». وعبر عبد عن اعتقاده بأن «الرياح ترفض هؤلاء المرشحين، وأنهم غير مؤهلين لتمثيل المحافظة في البرلمان المقبل، بسبب عدم وضوح برامجهم الانتخابية». فيما يرى المواطن رشيد عبد الكاظم، وهو سائق مركبة للأجرة، أن «ما حصل كان بفعل الرياح، لذلك سكت الجميع ولم يطلقوا الاتهامات كما حصل في المرات السابقة». واشار عبد الكاظم الى، أن «الأحوال الجوية حسمت الاتهامات وأزاحت الجميع، كما أنها ألحقت ضرراً فادحاً بهم».

انتخبوا وغيّروا ..

دعايات زمن "العصملّي"

عامر القيسي

نظرة متواضعة ومتفحصة للدعايات الانتخابية للمرشحين تقنعك بما لايقبل الشك ان مروجي الدعايات وصنّاعها يفتقرون الى الخبرة والمهارة والحرفية الكافية لتسويق المرشح الى الجمهور. والاساليب المستخدمة كما يقول اجدادنا مكررة ومستنسخة من " زمن العصملي " وهي دلالة على قدم الشيء وعدم مواكبته التطورات المعاصرة. فاذا قيل لامرأة تدس انفها في كل شيء ، ان فلانة تزوجت تقول مباشرة هذا كلام من " زمن العصملي " للدلالة على قدم المعلومة التي قدمت لها.

لاشيء غير الصور والملصقات الكبيرة التي تخلو من اي اثارة أو دعوة للمشاهد ان يقف ويتأمل ويقارن ويسأل ، وتتساوى في ذلك الكتل الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة ، الضامنة للمقاعد والساعية اليها . وحتى تلك الاعلانات نصبت بطريقة لم تصمد فيها امام أول زوبعة وزخة مطر فتمزقت وتهاوت وضاعت دنانيرها. وفيما يتعلق بالدعايات الفضائية فهي الاخرى " مخبوزة " اي مصنوعة بعجلة وارتباك وكأن الهدف منها هو الظهور التلفزيوني للمرشح وليس التأثير البصري والسمعي في الجمهور . البعض استخدم الاغاني الحماسية لتمجيده شخصيا فكانت الدعايات الفلمية موضع سخرية الجمهور حسب ما سمعنا من اكثر من طرف بل انها ذكّرت العراقي باغاني القائد التي كانت تمجده شخصيا وتصدم ذائقته البصرية بين دقيقة واخرى . واذا صحت الاخبار من ان احد المرشحين قد استعان بخبرة مهندس الدعاية الانتخابية للرئيس الاميركي الحالي ، والتي سلمته قيادة البيت الابيض ، فاننا لم نر تجليات تلك الخبرة اولا بل دفعتنا للتساؤل عن المبلغ الذي استلمه قائد العربة الاوبامية للبيت الابيض ثانيا.

لا نريد ان نحمل الناس اكثر من طاقتهم فتجربة الدعايات الانتخابية هي ايضا جديدة على حياتنا السياسية ملتبسة ومرتبكة وتحتاج الى زمن لكي تعمل باحتراف ومهنية وقلة اخطاء وهي قضية بديهية ومفهومة .لكن الغريب هو استخدام الكلمات المشوشة داخل الملصقات الدعائية والتي تحتمل اكثر من قراءة والبعض منها تحمل طابعا ثأريا لمرشح بح صوته من كثرة الحديث عن المصالحة الوطنية وكل الوعود المكتوبة على الملصقات ذات طابع عام وهي مشتركة للجميع ، محاربة الفساد والقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل ولكن لاحد يقول لك كيف ! فيما تطالعك صورة مرشح آخر بدون اي شعار سوى صورته واسمه ورقم قائمته وابتسامته البشوشة وكأني به من المقتنعين بالمثل الذي يقول " اذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب " أو يعتقد السيد المرشح ان جمهوره من فتاحي الفأل وقراء "المحي"، فيما تواجهك ملصقات اخرى لمرشح يؤشر بسبابته الى لاشيء وقد حاولت ان افسر اشارته لكنني فشلت بكل صراحة ووضوح حتى ظهر المرشح في احدى الفضائيات ليسأله مقدم البرنامج عن معنى اشارته، وقد سررت لسببين، الاول هو اني لست الوحيد الذي لم يفهم اشارة المرشح ولا هدفها والسبب الثاني زيادة قناعتي بوجهة نظري حول الدعاية المذكورة لان اجابات السيد المرشح لتفسير اشارته لم تكن مقنعة!

ورغم ذلك نقول الخير فيما اختاره المروّجون وكل انتخابات دعائية وانتم بخير .

بابل: الأفضل والأكفأ.. هو الفائز في انتخابات المحافظة

بابل / اقبال محمد

اكد مسؤولون ومنظمات المجتمع المدني ومواطنون في محافظة بابل ضرورة اختيار الافضل والأكفأ من المرشحين في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وقال عبد الرضا عيسى مدير أعلام المحافظة «نريد من المرشح الذي يفوز في الانتخابات أن يضع الوطن والشعب نصب عينيه وان لا يتاجر بالقضايا الوطنية».

فيما قال كامل فاضل علي رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن «ان العراقيين يتطلعون بعد معاناة طويلة الى انبثاق مجلس نواب بكل ما تعني الكلمة من معنى، فالنائب من ينوب عمن انتخبوه ووصل ما يرجو تحقيقه من السلطة التنفيذية به، وان ما حصل هو على العكس، فلقد حقق النائب مصالحه على حساب الشعب، وأقول أرجو من النواب الجدد أن يضعوا مصالح شعبهم في المقدمة وان يتمردوا على ذاتهم ورغباتهم في الأنانية والتحزب والطائفية وان يحققوا بعض من طلبات الفقراء والمحتاجين والنساء الأرامل وان يحملوا على تحقيق بناء دولة ديمقراطية ويعيش الجميع فيها بأمان».

وتجري الانتخابات في السابع من شهر اذار المقبل، وسط آمال بتغيير واقع الحال في البلاد وايجاد مجلس نواب قوي، قادر على تحمل مسؤولية المرحلة المقبلة من عمر العراق.

وقال المواطن عبد الإله عبد الحسين أن «الانتخابات ممارسة ديمقراطية على المواطنين ممارستها بكل جدية لأنها ستكون فاصلاً حيوياً لمستقبل البلاد ومسيرته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتكون للشفافية والأجواء الديمقراطية الطبيعية الأسلوب السامي للوصول الى النتائج الايجابية المرجوة».

فيما ذكر المواطن علي حسين الخزاعي «لكل فعل رد فعل، وهذا ينطبق على سلوك المجلس النيابي المنتهية دورته، فقد خلق حالة من اليأس لدى السواد الأعظم من أبناء شعبنا خاصة وما يعانيه من نقص الخدمات وتفشي البطالة والفقر رغم الوعود التي قطعت على الناخبين في الدورات السابقة وخاصة تلك التي ذكرت في الشعارات البراقة التي طالبت بالتصويت للقوائم التي تفتح لهم أبواب الجنة والنعيم». وأضاف «اليوم تقع على عاتق الناخب مهمة التصويت للأيادي البيضاء للمخلصين لمنحهم فرصة بناء الوطن والدفاع كرامة الإنسان كونه عانى ما عاناه في هذا الوطن من فقر وظلم واستبداد».

القوائم الجديدة الأوفر حظا في مقاعد البصرة

البصرة / عدي الهاجري

فيما يتسارع التنافس الانتخابي البرلماني في مختلف مدن ومناطق العراق بين القوائم المتنافسة والكيانات السياسية والدينية للفوز بأصوات الناخبين، تأخذ العملية شكلاً اخرا في المدينة التي تعتبر حجر أساس في العراق الجديد ويأخذ الموضوع من حيث الأهمية الشيء الكثير في منطقة لا يمكن إلغاؤها او حتى تناسيها لما لهذه المدينة من ثقل كبير. فالبصرة وأهلها رحبوا بالانتخابات النيابية القادمة وكلهم امل بأن تسير بنجاح ومن دون معوقات او اقصاءحسبما جاء في حديث مع عدد من أبناء البصرة في الاستطلاع الاتي.

سمير حسين (معلم من أبي الخصيب) يرى ان الانتخابات النيابية القادمة مطمح جميع البصريين بمختلف انتماءاتهم السياسية والدينية،فهم يقفون على خط فاصل من الجميع من الكيانات السياسية المتنافسة. ويتابع «البصريون مؤمنون بالعراق الجديد وانه سيتخطى الصعاب، وعدم الإستقرار الامني الذي لا بد ان يتوقف يوماً ويصبح العراق قبلة للعالم كما كان من قبل، عن طريق تطبيق حقيقي للتجارب الديمقراطية التي ستنضج يوماً بعد اخر». ويضيف «لهذه الأسباب وغيرها نحن عازمون على المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة واختيار من سيمثلنا في مجلس النواب القادم.

وفي جنوب غرب البصرة، وبالتحديد في قضاء الزبير يؤكد المحامي سليم الزركاني ان الانتخابات القادمة تخيف الكثيرين، فهناك من هو متخوف من المشاركة وآخرون يسعون للمشاركة. ويؤكد وجود عدة تيارات وقوائم تحوز على رضا الناخب البصري وسيصوت لها في السابع من اذار القادم وهي التي ستحوز على مقاعد البصرة في مجلس النواب الجديد. أم صادق (ربة بيت ٥٥سنة) تؤكد أنها ستشارك في الانتخابات النيابية القادمة رغم أنها لم تحصل على شيء من المجلس الحالي الذي انشغل حسب قولها بمصالح الكيانات الفائزة وليس بمصلحة المواطن العراقي. وترى انها ستصوت للقائمة التي تسعى لخدمة المواطن والتي تختلف عن بقية الكيانات المشاركة في الانتخابات من حيث قربها من المواطنين والاستماع لمشاكلهم.

بشار ناصر(شرطي٣١عاما) سيساهم في التصويت الخاص لقوى الامن ولشخصيات محددة ساعدت على تعيينه وتشغيل عدد من الشباب في الشرطة والجيش –وهو احدهم– بعد ان كانوا عاطلين العاملين وليس لهم دور كبير في الحياة العامة. فيما يشير الشيخ صادق البصري(رجل دين) الى ان التصويت قد ينحصر في قائمة او اثنتين وتتفوق على البقية. ويرى ان العراقيين بشكل عام والبصريين بشكل خاص جربوا الاحزاب والكيانات الموجودة والتي لم يحصلوا على فائدة مرجوة منهم، واكد ان وجود قوائم جديدة لم تشارك في الانتخابات البرلمانية السابقة اخذت من تفكير الناخب البصري الذي يفضل تجريب شيء جديد ربما يحصل من خلاله على فائدة مرجوة.

وترى الإعلامية نور سعدي ان عدم مشاركة القوائم الجديدة المشاركة في الانتخابات البرلمانية الحالية هو أشبه بعلامة الجودة للانتخابات والتي ستتفوق من خلالها هذه القوائم على القوائم الاخرى، فضلا عن امكانية حصدها مقاعد عدد كبير من المجالس المحلية في المحافظات مما يجعلها أكثر قربا من المواطن على عكس القوائم والكيانات الثانية التي لا يراها الناخب إلا في أوقات الانتخابات.

في المقابل يتوقع سامي سعد الدين من أهالي شط العرب (موظف ٤١عاماً) ان فشل إدارات ومحافظي قائمة ائتلاف دولة القانون خلال فترة الأشهر الستة الماضية قد يكون حجر عثر او بداية تعثر لها في الانتخابات البرلمانية القادمة.

ويرى ان فوز القائمة بأغلبية مقاعد مجالس المحافظات في ظل تقليص ميزانية مجالس المحافظات وتراجع أداء المحافظين في عدد كبير من مدن العراق خلال فترة قصيرة لا تزيد عن سنة سيضعف من حظوظ القائمة في حصد المراكز الأولى في الانتخابات الجديدة.

العميد المتقاعد سلطان فاضل يذكر ان الكثير من القوائم الحالية ستتحمل بشكل كبير التراجع الامني الكبير في العراق وفي البصرة بشكل خاص حيث تغفل الجهات الامنية والعسكرية استثمار نجاحات صولة الفرسان، اذ اصبحت الأجهزة الأمنية غافية وليس لها من حل سوى اقامة سيطرات تعمل على مضايقة المواطنين الامر الذي يعود على القائمة– التي يقودها نوري المالكي باعتباره القائد العام للقوات المسلحة– بالاثر السيء. اما فكرت محمود (٢٩عاماً عاطل عن العمل) فهو يرفض التصريح بالقائمة التي سيصوت لها ويؤكد انه مازال يبحث عن المرشح القادر على تمثيل الشعب بالشكل الحقيقي.

رأي عام

قانونيو كربلاء يؤكدون ان الانتخابات حق دستوري مكفول للجميع

> اكد عدد من رجال القانون والمحامين في كربلاء أن الانتخابات التشريعية حق دستوري مثلما هو حق قانوني يعبر عن الحرية في اختيار المرشح المناسب لادارة البلاد. واعربوا عن املهم في ان تكون هذه الوسيلة الديمقراطية السبيل لبناء البلاد.

كربلاء / المدى

وقال المحامي خالد عزيز: إن أهم السياقات المناسبة لإجراء انتخابات نزيهة وعادلة يرضى بها الجميع الرقابة على النشاطات الدعائية للقوائم المرشحة ورصد كل حالة مخالفة للقانون وعدم التهاون في توجيه العقوبات لكل من يحاول تجاوزه، مشيرا الى وجوب الوقوف على مسافة واحدة مع جميع المرشحين بدون تفريق أو محاباة لهذا المرشح أو ذاك. وأضاف عزيز إن المواطن العراقي أصبح يعرف استحقاقه والواجبات المترتبة عليه. واشار الى إن الانتخاب والترشيح والتعبير عن الرأي بحرية وصدق أمر وحق طبيعي قد كفله له الدستور وبالتالي فانه لا يمكن له أن يتنازل عنه خصوصا وانه أصبح شريكا في العملية السياسية بل هو الموجه الحقيقي لها كونه الذي يتحكم ويرشح هذا المرشح أو ذاك وبصوت المواطن وحده يمكن للمرشح الوصول إلى مجلس النواب. وأكد عزيز إن عدم ممارسة الضغط على الناخب أو محاولة التأثير عليه من جوانب عديدة وجعله يعبر عن رأيه بكل حرية وتوفير الأجواء المناسبة له لكي يمارس هذا الحق الدستوري والقانوني كفيل بإجراء انتخابات نزيهة وعادلة يستطيع المواطن من خلالها إيصال الناس الصالحين إلى السلطة وصناعة القرار السياسي.

فيما اكد الخبير القانوني هاشم رباط جياد: إن الانتخابات حق دستوري بموجبه يحق للمواطن التصويت والتعبير عن رأيه في حرية الاختيار من يريد ترشيحه على ان يكون هذا المرشح مؤهلا لتقديم الخدمة التي تتلاءم مع التضحيات التي قدمها الشعب لازاحة النظام السابق. واشار الى ان الفيصل في الانتخابات المقبلة سيكون من جانب الشخصيات الكفوءة والنزيهة.

من جهته، قال المحامي عقيل عبد الحسين: إن أهمية الانتخابات التشريعية للمواطن تكمن في انبثاق مؤسسة تشريعية ممثلة للشعب وانتخاب حكومة وطنية، وهي بطبيعة الحال سوف تعبر عن الطموحات التي يصبوا إليها المواطن وإصدار قوانين تتلاءم والحاجة الضرورية للمجتمع. ولفت عبد الحسين ان الإجراءات التي يمكن اعتبارها خروقا قانونية يمكن المحاسبة عليها كون قانون تعديل قانون الانتخابات نص على مجموعة أحكام تلزم المرشحين بإتباعها، حيث منع القانون المرشحين من استخدام دوائر الدولة وشعارها الرسمي في الدعاية الانتخابية، كذلك منع القانون استخدام دور العبادة لأغراض انتخابية واستخدام المال العام في الإنفاق على الدعاية الانتخابية، وهنا نجد أهمية هذه الأحكام في وضع حرمتين الأولى هي حرمة أموال الدولة وشعارها وأبنيتها من استخدامها في الدعاية الانتخابية كونها مملوكة لجميع المواطنين وليس إلى شخص المرشح وان كان في مركز قرار بالسلطة، وهذا يذكرنا بالمؤسسة المالية في الدولة الإسلامية التي حرمت استغلالها للمنافع الشخصية ورغم حداثة التجربة الديمقراطية في البلاد إلا إن هذه الدعائم أهم مقوماتها وان هذه الحرمة تشكل عامل اطمئنان نفسي لجميع المرشحين ونلاحظ نص المادة (٣٢) من القانون أعلاه حيث تنص (لا يجوز لموظفي دوائر الدولة والسلطات المحلية استعمال نفوذهم الوظيفي أو موارد الدولة أو وسائلها أو أجهزتها لصالح نفسه أو أي مرشح بما في ذلك أجهزتها الأمنية والعسكرية بالدعاية الانتخابية أو التأثير على الناخبين) وهنا أطلق المشرع العراقي نص المنع ليس على موارد الدولة أو وسائلها أو أجهزتها فحسب بل تعداه إلى النفوذ الوظيفي الذي اعتبره ملكاً عاماً لا يجوز استخدامه لغرض الدعاية الانتخابية.

وشاركه الرأي زميله المحامي طالب عارف صالح الذي أضاف إن استخدام دور العبادة للدعاية ممنوع قانونيا، والمشرع هنا يدرك أهمية ما تشكله دور العبادة من بعد انثروبولوجي للفرد العراقي والعامل الديني له أهمية واضحة للمواطن العراقي فالقانون دعا إلى منع استخدام دور العبادة في الترويج بأي وسيلة كانت لأغراض الدعاية الانتخابية كونها ذات تأثير كبير على اختيار المرشح وإن مصطلح دور العبادة يشمل كل مكان يحمل رمزا أو دلالة تثير الشعور الديني للمواطن، مشيرا إلى إن مشاركة المواطن في الانتخابات تجعله يدرك انه شريك في إدارة الدولة وانه يمارس حقه الدستوري والسياسي معا من خلال توجهه إلى صناديق الاقتراع واختيار من يراهم مناسبين لتمثيلهم في مجلس النواب ويحققون له ما يحلم به.